





















مروطينه الفقهاء لا قصدوا اثبات الاحكام ومجانظهم في دونه منسوخ  
وقد اوردوا لعمر الله على يد الرضخات بنفاوا وزعموا في صحيح  
الكامل على الاثر الحديث الواحد لا يكون امارا يغنون من قبل التواتر  
او من قبل الاثر والاثبات التواتر في الاحاديث عيشا حساسا على ما  
من لم يصر اليه في كونه ولما لا حد فبعد اكثر الفقهاء نوحا العقل  
دون العلم فلا تعويل على مذهب الحنفيين في ذلك وقد ذهب بعض اهل  
الحديث الى انه يوجب العلم وتفاصيل مذاهب الكلام تارة في كمال  
الفقه وعلى ما لا خلاف في انفقوا به لا شتم من قول الاحاد العبد بل اكثره  
وربما علمه وهذا ما يدكر فيه الشرح والمقنة  
المركبة عند الائمة التي اجتمعت عليها وتحتل بحليتها لزم قبول خبره  
والمستحق اثراج حديثه في الصحيح لم يرد منه في كونه في الحادي في وضع  
كتابه وكذلك كثر شروحه من علماء من الائمة الذين ذكرناهم او لا  
فها ما يقدمان في حيث الاجازة بالتفصيل في خبرها مما ذكرنا في  
مفصلا ما قول اعلم وفقه الله تعالى انه لما كان كل مكلف  
مسما من البشر لا يجاد سلب من ان تشوب طاعته مفعمية لم يكن سبيل  
اي ان لا يعمل الاطاعة محض الطاعة لان ذلك يوجب ان لا يرد احد  
قد قد امر الله تعالى بعمل العدل ورد القاسم في بعض القرآن فاعتن  
في التفصيل فخلت كونه رد خبره وشهادته لان الخبر يفسر  
الى الصدق والكذب فالصدق هو الخبر المتعلق بالخبر على ما هو  
عليه والكذب عكسه وقد اختلف العلماء في حد الخبر فقلت طائفة  
الخبر ما حد الصدق والكذب وقيل ما طاز ان يكون صدقا والذين  
عزوا قل كان صدقا او كذبا وهو خور وسمه لا يجاد سلب عن  
النقوم والكلام فيها يلقى بالاهول ثم اكثر من قسم الى تواتر واحاد  
فالتواتر ما يخبر اليوم الذي يلقى بعد ذلك في العلم عند مستأهل  
مستأهل العبادة لرافع في الكذب من غير محال في التواتر من تواتر  
بمع

الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فنه من بعد رفعت تواتر الخبر عن قوم هذه  
سبيلهم قطع عند ذلك صدق ووجب حصول العلم ضرورة واما الاحاد  
فما قصر على التواتر ولم يحصله العلم ولا كثر تواتر الجماعة هذا لا خلاف  
على ان لا يضرب ضرب من العلم صحتة وضرب من العلم فسادا وضرب  
منها لسبيل الى العلم بكونه على وادخل من لا يوردون الاخره لما الضرب  
الاول في الطريق الى المعرفة ان لا يتوارا ان يكون مما نزل العقول على من حبه  
كالأخبار عرفت العالم واثبات العانع واما الضرب الثاني وهو ما يعلم  
فساده وهو الذي تدفع العقول صحتة بموضوعها ولا دله المصوبه فيها  
خوالا خبايا واجتماع المصادم وان اكبر الواقي في الرمز الواحد في مكاتب  
او ما يروى عن بعض القرآن او السنة المتواترة او اجمعت الائمة على انه نكرويا  
له وغير ذلك واما الضرب الثالث الذي لا يعلم صحتة فسادا فانه كذب  
الوقف على الوقع بكونه صدقا او كذبا وهذا الضرب لا يدخل الا كما ذكرنا ان يكون  
مكورا ان لا يكون وهي الاحاديث التي تواترها علماء الاسلام في اثبات الاحكام الشرعية  
الحمل ومما على الائمة وانما وجب التوقف فيها هذه حاله في الاخبار لعدم  
الطريق الى العلم بكونها صدقا او كذبا فالحكم ما جاد الامر بكونها في الحكم فيها  
بالاخر الا ان لا يجب العمل ما تضمنته من الاحكام او وجدت فيها الشرايط التي  
تذكرها بعد فاذا ثبت ان الجاه داعية الى قبح الخبر الى اعتبار اوصاف  
في الخبر يولد كذا لان ما وعدنا به من جهة الشرايط التي اذا امت  
بشخص لزم قبول خبره في السبيل الاول الاسلام وهو المقصود  
الاعظم من رواية اهل الشريعة مردودة ومستند ذلك الخبر والسنة والامام  
وليس هذا موضع احكامها وانما نشير اشارة عامة على ادله ما يحمل  
الدولية وهو مشترك في اذهاب في الاسلام فلا يرد في الشرايط التي  
العقل ويه يتوجه الخطاب ومنه يتلقى الصواب والمفقود عقله  
لا تحلوا اما ان يكون مجنونا او ضياعا لا يعلم روايته ولا شهادته  
والاصح فيه قوله عليه السلام في الماربع انقل عن ثلثة والتابع حتى يشقظ وعين  
الهي حتى يخطئ وهو المجنون حتى يعقل والحديث مسنون من حديث



عليه السلام عليه عمنوا ليعالجه بنا الى كذا استاده ولا يخفى ان الراوي اذا روى  
دون جاز الفاسق من المصنفين في ذلك الفاسق يخاف ان يورد حقه ما فيمن  
الاستغناء لا في ذلك خيرا الفاسق فخير المحزون او في ذلك والصحيح عدم  
التصديق من ثناء المحزون واما حاله النحل فقد روي في يوم الى الجمع اذا لم يرد  
وحالهم في ذلك خيرا واما في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
ولا يخفى ان الراوي في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
الوضوح في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
من المصنفين في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
حجته جازله في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
عنه الراوي في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
الحق والباطل في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
اما ان يكون في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
ذهب عنه واحد من الراوي في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
وارا المبادي في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
اخطاء في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
في اعادة في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
من عرف في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
وعرف في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
الاصول في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
ار لا يعرف في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
جماعه في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
ان شرط في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
اجمع اهل العلم في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا  
في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا في ذلك خيرا

لقد عداله الصحابي ثابته معلومه بتعدد الله تعالى لا يحار النبي صلى الله عليه وآله  
عظما رتبه وصفات العدا له هي اتباع او امر الله تعالى لا انتها عن ارتكاب  
ما نهى عنه وتجنب الفواحش المسقطه وتجرى الحق والتوفى في اللفظ هما  
يتكلم الله في الموده وليس كغيره في ذلك اختار الحايث حتى يجد العدا  
على الصغايه ضمني وجبت هذه الصفات فان المحل بها على عدم قبول القضاة  
فمنها ان الشخص اذا ثبتت عدا الله وجانب ما يبا في العدا له كحوا السفيه  
وغیره (ان يكون معروفا عند اهل العلم بطلان الحديث وصرف العناية اليه  
ومنه ان يكون حفظه مأخوذا عن العلماء اذ الضعف ومنها ان يكون قابلا  
لما سمعه وقت سماعه متحققا على شخصه في روايته من ان يسلل كان من  
يعرف بالتدليس في حال محض سعيد تقولا في هذا الحديث عبر خصله  
منع صاحب الحديث ان يكون ثبت الاخذ به من الله ما يقبل ويصير  
الرجاء من سماعه ذلك وولـ ابو يعقوب يابن يعقوب اريود العلم الاخذ  
تلكه جافله لا يغير حاله عارف بالرجل مرآة من سماعه بذكره وتكريره  
حتى يستقر له حفظه ومنه ان يكون منقطعاً بسلام الزهر عن  
شوايب العقلة ومنها ان يكون قليل الغلط والوجه في ذلك علة  
وكان التوكل عليه عالما بذكره وشيخه وسقط له احتياجه ومنها ان يكون  
حسنا لثبوت موضوعا بالوقار غير مشهور بالمجون والكلاب اذ  
ارتكبا وهذا مفضل الى السفيه ومنها ان يكون من طين الاهل  
تارك البدع فقد روي اكثر الى المنع (وان كان داعية واحتملوا  
روايه من لم يرد داعية فمعه جوامع الاوصاف ولها نواقص ولواجب بها  
لا يمكن احاطه العلم الا بعد الممارسة والمطالعه للكتب المصنفه في هذا  
(ث) ان لا يتردد في العلم ولا يلهيه مذهب في حقيقه استنباط الحاح  
الحديث لتبين لها على سبيل الحجاز وذلك ان يردت مرجح الصحيح  
في خبر حال الراوي العدا في مشايخه وفي روى عنهم ودر ثقات  
ايضا وحديثه في نفسه صحيح ثابت على مداراته وعنه بعض من جرد  
لا تعلق اخرجه في الشواهد والمتابعات وهذا باب في











وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار واسم عجل بن الوليد بن عبد الحارث وهو من آل  
 بنو سيار وذو ربه عبد مسلم قلت اما ابداع البخاري ومسلم كتابيهما  
 بغير نسب الوترع من الضعيف فظاهر غير انه لم يبلغ ضعفه جدا  
 بذكره حديثهم مع انا لا نقراش البخاري كان يرى خروج حديث من نسب  
 ابي نوع من انواع الضعيف ولو كان ضعفها ولا ثبت عنه لما خرج  
 حديثهم بغيره على اهل ارجحات الضعيف متباسبه من عدله واهل العلم  
 مختلفون في اسبابه اما الفقهاء اوردوا الضعيف عند الاحتجاج وجاهلهم  
 بمرأه طاهر الشوع وعند ائمة النقل اسباب اخر مخرجه عدمه وهي عند  
 الفقهاء غير معتبه ثم ائمة النقل ايضا على اختلاف مداهم وكتاب  
 اجروا لهم ونفاطرا اصطلاحا فانهم مختلفون في اكثرها فرب زاهو  
 موثوق به عند محمد بن مهيدي ومخرج عبد يحيى بن عجل القطار  
 وبالعكس وها اما ما نالها من النقص في النقل فمرغذها ينبغي  
 معظم شأن الحديث واما البخاري فكان وحيد دهره وقدره عصره  
 اتفاقا وانتفاذا ونجتها وسببها وبعد احاطه العلم بكاشه من هذا  
 الشان لا سبيل الى الاعتراض عليه في هذا الباب ثم له ان يقول هذا  
 السؤال لا يلزمه لاني قلت لا اخرج الا حديثا متفقا على صحته ولم  
 اقل اخرج الا حديث من انفرد به عن الله بل ذلك يتعدى لاختلاف  
 الناس في الاسباب الموثقه في الضعيف فذكره عن الحديث عند  
 البخاري ثانيا وله طرق بعضها ارفع من بعض عرانه لحيد احبانا  
 في الطرق الاصح لنزوله او يساوي لكرار الطرق الى غير ذلك من  
 ابعاد زوقه صرح مسلم بحود ذلك في كتابه على من علم من اهل  
 القاصر اخبرني احمد بن الحسن بن ابي العوفي اذ ناء عراي اخرج من البقاي  
 في اكثر من يعقوب بن العيصه سكا اخرج طاهر المياجي في اسو عثمان سعيد  
 بن عثمان قال شهدت ابا زرعه البزازي وعكر بن الصبح الذي القه  
 في كتابي في كتاب الفصل العاشر على مثاله فقال لي ابو زرعه ها و لا ترم

ازادوا التدبر في اوانه وهو المشايخ فيسوفون به الفوا كنانا لم يسبقوا  
 اليه ليعبروا به في علمه بآبسه فيل وقتها واته دأت يوم وانا شاهدا جل  
 في ابد الصبح من روايه مسلم في حاله فرفقه فاذا جريت عر اسبابا من ربه  
 فتشكر لي ابو زرعه في هذا امر الصحيح يدخل في كتابه اسبابا من ربه  
 ثم راي في الكتاب قطن بن نسيب فقال لي وهذا اظهر من الاول قطن بن  
 نسيب من اصل الحديث ثابت جعلها عر اسبق من ربه فقال لي روي عن  
 احمد بن حنبل في المصنف في كتاب الصحيح قال لي ابو زرعه ما رايتنا اهل  
 مصر ليشعروا في اراهم بن عيسى وانشاء ابو زرعه بيده الى امانه فانه يقول  
 انك لم يرق لي في الحديث عر ها ولا يدرك محمد بن حنبلان ويطراده ويطرق  
 لا هو البدر عليا في هذا التيسيل فيقولوا للحديث اذا احتج عليه لم يسر  
 هذا امر كتاب الصحيح ورايه بذكر من روى هذا الكتاب فلما رجعت الى  
 نيسابور في المرة الثانيه ذكرت لمسلم في كتاب البخاري زرعه عليه وروايه  
 في كتاب الصحيح عر اسبابا من ربه وقطن بن نسيب واهد بن حنبل في كتاب  
 لوم الاما لمت صحيح وانما ادخلت في حديث اسبابا من ربه وقطن واهد  
 ما قدر واهد الثقات عر شيوخهم الا انه ربما وقع الى غفلة في ارتفاع وكون  
 عندي من روايه من اوثق منهم فيقول ما يقتصر على اوله واصل  
 الحديث معروف من روايه الثقات وقدم مسلم بعد ذلك الذي  
 قبل غني انه خرج الى ابي عبد الله في اراهم بن عيسى فجاه وعابته على هذا  
 الكتاب وقالت له نحو ما قال لي ابو زرعه ما عندك اليه مسلم وقال  
 له انما خرجت هذا الكتاب وفلت هو صاحب اول اقل ان لا اخرج  
 من الحديث في هذا الكتاب طبعه في ولا عر انما خرجت هذا ان  
 احدث الصحيح لم يخرج مجموعا عندي وعبد من ربه عر واهد بن  
 في صحتها ولم اقل ان اسراة ضعيف ابو يحيى ذلك ما اعذرته لم  
 اخرج من مسلم فقبل عذره وحدثه

في الكتاب بحمد الله  
 وعونه وحسن توفيقه  
 ورحمة الله على عبده المذنب







شاهدت في الاصل المنقول

قرايت جميع هذا البر على المنقول  
 الله الحسيني اراكم في  
 زنه من مولده الحامي  
 الشيباني والنسري  
 من عبد الله بن عطاء الله  
 الله بن يوسف الثاني  
 ووجهه وشي وجمع وكتب  
 من ابراهيم بن النور الدين  
 من سفيان بن عيينة  
 وكتب محمد بن عبد الله بن  
 ابي محمد القمي عفر الله له

قرايت هذا الخبر على الامام العالم الكافي الشهابي شرف الدين ابي محمد الحسيني  
 خلف بن ابي الحسن الرضا ع في باطن سامع من ابي الحسن النعماني ع في حقه احاط به  
 ذلك من الامام محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب ع في حقه احاط به

احسن ما به جماعة من اصحابنا اراكم عن ابي الحسن  
 الحسيني اراكم عن ابي الحسن الحسيني

بحسب التقية والحكم الا عليه في الحق  
 لم يزل انا امير المؤمنين راي الحامي على السلس وقد حدثت  
 عليهم والرمية بقول بل ارسل اليه ابن عباس بن اظرف  
 فاقام عليهم الحجة من الصادق السدي حتى رجع منهم اربعة  
 الا ان مروا ثمانية الف ثم التفتوا لهما اقام عليهم الحجة  
 فلم يقبلوها وابدوا بالقتال اسكلوا الدماء لا متوا متانهم  
 وهكذا فغلنا في قالا اهل البقي والعدوان يصعدوا ان اقيمت  
 عليهم الحجة بالصادق السدي وتيسر لهم ظفرهم فخرج منهم  
 طائفة والباقيون قتلوا حتى نجا اهل بيته والاعلى  
 في البقاة يرايتهم الامام في داره ومطلة اراكم اوان  
 دعوا بشبهة بينها وهذا لان العقوبة لا حقور  
 الا بعد اتمام الحجة من الصادق السدي قال الله تعالى  
 وما عا مديس حتى يبعث رسوله ولهذا انا للعلماء  
 ان من لم تلع دعوة الرضا عليه السلام لا حور  
 تنال حتى يدعى • فلو تدارك حكم اهل العلم احاط  
 حطام معلوما لمالفة الصادق السدي لم يزل احد  
 عقوبة ولا الزامه بقول حتى ييسر له دالة الحان  
 فاسه على حان قوله حيا حال الحجة رصا الله  
 عليهم يس بعضهم بعضا دعوا دعوا ذلك الحور

